

تحقيق

هند سنوات طويلة. تتوالى «أجزاء» مسلسل السيول في البقاع الشمالي. وتتنقل أحداثها بين الهرمك وراس بعلبك والقام وغيرها. لكن وضع «سيناريو» واحد: «شتوة» اوله يتبعها سيل جارف يتسبب باضرار كبيرة في الممتلكات، فزيارات تفقدية للبلديات المنكوبة، ثم عبارات تعاطف ووعود بمسح للارضار تليها وعود بدفع التعويضات (لا تدفع ابدأ) ودعوات إلى خطط لدرء الكوارث (لا تطبّق ابدأ)... ثم «إلى اللقاء» هم سيل آخر... وهكذا!

فيضانات فأضرار فوعود... لا تطبّق سيول البقاع: ليس للكوارث من يواجهها!



التعديات على الملك العام وجاري السيول تزيد من اضرارها امام احد عام (الأخبار)

زاهم حمية

في أيار 2017، قطع رئيس الحكومة سعد الحريري جلسة مجلس الوزراء المتعددة في السراي، وتابع مع عدد من الوزراء، عبر شاشات اتصال تلفزيوني موصولة بحافضة البقاع، متناورة حبة لـ«خطة الاستجابة للكوارث والازمات الخاصة بحافضة بعلبك - الهرمل»، نظمتها وحدة إدارة مخاطر الكوارث التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

وفاقت هذه الخطة، وأكد على جهود منظمي المشاورة، وأكد «عم الحكومة ووضع إمكاناتها في تصرفهم ليستطيعوا القيام بالمهام المنوطة بهم في مثل هذه الحالات».

في البقاع الشمالي، إذ أحتاج سيل قادم من جردو عرسال، في السلسلة الشرقية، ساحة البلدة وأحد أحيائها وجرف معه سيارات وألحق أضراراً جسيمة بشبكات الصرف الصحي والكهرباء والمياه وبالمحلات التجارية على الطريق الوليدية. كما أدى إلى حجب آلاف التوجهين إلى البقاع الشمالي في سياراتهم لساعات طويلة. فيما كانت الحفافة الوحيدة التي تملكها البلدية تصارع لإزالة

حماده وصف «التقص الفادح» في العناصر والمعدات والتجهيزات عناصر مركز الدفاع المدني في البلدة. فيما سارعت «وحدة إدارة الكوارث في بعلبك - الهرمل» إلى الاجتماع في مبنى المحافظة، وطلبت مساعدة وزارة الأشغال العامة بإرسال جرافات كبيرة لإزالة الصخور والوحوول والعوائق من الطرقات.

سيل اللبوة أكد المؤكد، وهو أن «الكارثة» تكمن في أن أحداً غير جاهز لمواجهة أي كارثة طبيعية. إذ إن 21 مركزاً للدفاع المدني في منطقة بعلبك - الهرمل، تمتد بين بلديتي القصر والقاع الحدوديتين شمالاً إلى بديان على جهود منظمي المشاورة، وأكد «عم الحكومة ووضع إمكاناتها في تصرفهم ليستطيعوا القيام بالمهام المنوطة بهم في مثل هذه الحالات».

في البقاع الشمالي، إذ أحتاج سيل قادم من جردو عرسال، في السلسلة الشرقية، ساحة البلدة وأحد أحيائها وجرف معه سيارات وألحق أضراراً جسيمة بشبكات الصرف الصحي والكهرباء والمياه وبالمحلات التجارية على الطريق الوليدية. كما أدى إلى حجب آلاف التوجهين إلى البقاع الشمالي في سياراتهم لساعات طويلة. فيما كانت الحفافة الوحيدة التي تملكها البلدية تصارع لإزالة

عدم السماح بالبناء في مجاري الأنهر والسيول (إلا أن الأمور تزداد سوءاً عاماً بعد عام». ولفت إلى أن سبيل اللبوة الأخير «سلك مجراه الطبيعي. لكن التعديات على حرم مجراه والكيوسكات المنتشرة على الملك العام والمعتدى على الطريق في ساحة البلدة زاد من الأضرار المادية»، وهو ما أكدّه رئيس البلدية محمد رباح، مشيراً إلى أن «هذه التعديات موجودة منذ عام 1967 وليس في إمكان البلدية إزالتها».

مع عود بإنشاء برك لدرء مخاطر السيول عن البلدات المهدة، وهو ما يؤكده حيدر، مشيراً إلى أن هذه البرك «كانت جاهزة وتحتاج للتحويل، وتم بحث ذلك بين رئاسة الحكومة والـ UNDP، لكن لم يتوافق التمويل بعدما تبين أن البرك التي نفذت في رأس بعلبك سابقاً أنهارت مع أول سيل لعدم وجود رقابة على الأشغال وعدم تنفيذها بالمواصفات الفنية المطلوبة. بل إن ما ينفذ اليوم من أشغال في مجرى السيل في رأس بعلبك أكثر سوءاً، وهذا هدر للمال العام واستخفاف بارواح الناس ومصالحهم».

مصدر في «وحدة إدارة الكوارث» قال إنها رفعت تقريراً إلى رئاسة مجلس الوزراء يشير بشكل واضح إلى مجموعة نقاط لا بد من الأخذ

تقرير

معمل نفايات بلاط

محرقة أم «كبش محرقة»؟

عام 2016، وافقت بلدية بلاط (قضاء جبيل) على الترخيص لشركة «أوصراج» بإنشاء معمل نفايات في البلدة. اشغال المشروع بدأت قبل أشهر. إلا أنّ البلدية أسابيع، على «ضرر، سينجم عن المعمل. الشركة الخائفة تؤكد «قانونية» معملها وخبراء بيئيون يؤكدون أنّ لا علامات استفهام حول المشروع

ليا القرزي

واب محاط بمنطقة حرجية في بلدة بلاط (قضاء جبيل)، في عقار تابع لوقف المطرانية المارونية، تحول إلى مدينة صناعية أطلق عليها - تلتطفاً - وصف «بيئية»، رغم اقتلاع مساحات من الصخور والأشجار. المشروع يملكه عضو المجلس البلدي عبدو العتيق الذي استأجر الأرض من وقف مار مارون - عمشيت. وبدأ العمل عليه منذ أكثر من سنتين، من دون أن يبالي أحد بالتشوهات التي لحقت بالعقار المصنّف قسمه «منطقة غابات».

فجأة، احتدّ النقاش، قبل أسابيع، حول معمل للنفايات تنوي شركة «أوفراج» إنشاءه في «المنطقة الصناعية»، ولأن ملف النفايات في لبنان غالباً ما يرتبط بصفقات وبمسمرات، سادت

«قناعة» بين أهالي البلدة بأن ما يبني بين بيوتهم هو «محرقة»، سنخّل إليها نفايات جبيل وأقضية أخرى، وستتسبب باضرار بيئية وضخمة. العمل على المشروع بدأ منذ أشهر، بعدما كلّف المجلس البلدي الشركة، في 11 تموز 2016، إنشاء المعمل من دون أن يبدي احد اعتراضاً. فما سرّ الاعتراض المستجّد؟ «لم نعرف بالمشروع إلا بعد أن اختلفوا في البلدية بين بعضهم». يقول المحامي موسى إبراهيم أحد سكان بلاط، وهو ما يتسق مع معلومات بأنّ المعمل تحوّل «كبش محرقة»، في الصراع بين العتيق ورئيس البلدية أندره القصيبي حول انتقال رئاسة البلدية من الثاني إلى الأول مع بلوغ ولاية المجلس البلدي منتصفها بعد 7 أشهر من الآن، وفق اتفاق سابق بينهما.

«في 2016، طلّبت وزارة الداخلية، بسبب أزمة النفايات، من كل بلدية حلّ مشكلة نفاياتها»، يقول القصيبي لـ«الأخبار». رسا الخبر على «أوفراج» بعدما عرضت التقنيات التي تملكها ودراسة وتلزيّم الأشغال التي لا تراعي السلامة العامة وتنفّد من دون رقابة وخلافاً للشروط والمواصفات الفنية»، وإلى «غياب المنهج العلمي والتنسيق في كل المراحل مع رئيس البلدية، ولكن «مزّت سنة ونصف سنة، بعد إرسال تقييم الأثر البيئي إلى وزارة البيئة، من دون أن يتابع أحد الأمر معي»، بحسب رئيس البلدية. استأجرت «أوفراج» 10 آلاف متر مربع من العقار 756 (تبلغ مساحته نحو 50 ألف متر مربع، المصنّف إلى ثلاث مناطق: E3 وE4 ومنطقة غابات. يقول القصيبي إن الأرض المستأجرة تقع في منطقة غابات، «ونصّت الموافقة المدنية من وزارة البيئة على أن تستحصل الشركة على تصفية جديد». هنا، أضرار السيل الذي ضرب بلدات رأس بعلبك وطرايا وثمسطار وكفردا، بناء على تفويض يملكه من رئيس البلدية، وقع للشركة تعديلاً على الترخيص يفيد بأنّ الشركة ستبني مستودعاً



خبراء بيئيون: لماذا لم يتم الدفاع عن البيئة لدى افتتاح مدينة صناعية؟ (الحركة البيئية اللبنانية)

وليس معملاً. وقد أحال رئيس البلدية المعاملة على التفتيش المركزي بحجة انه سحب التفويض من نائبه قبل أن يوقع الأخير تعديل الرخصة. في المقابل، يتسلّح رئيس مجلس إدارة الشركة ريمون متري برخصة بناء صادرة عن البلدية في 16 شباط 2017، وترخيص من وزارة الصناعة صادر في 6 أيار 2017، وموافقة مدنيّة من وزارة البيئة صادرة في 28 شباط 2017، ويؤكد أنّ القصيبي «سحب التفويض من نائبه بعد أن وقع الأخير تعديل ترخيص البناء المتعلق بكل

وقف الأعمال الخميس الماضي، تبلّغ متري، من مخفر جبيل، وقف الأعمال، «احترازياً وإلى حين القيام ببعض التعديلات»، بلغت متري إلى أنّ القرار «يشمل كل المنطقة الصناعية وليس معمل النفايات فقط لأنّ العقار غير مفروز»، مُتحدّياً «من يقول إنّنا ننشئ محرقة أن يُقدّم أدلته».

معمل معالجة النفايات الصلبة المنزلية عبر الفرز والانحلال الحراري (pyrolysis and gasification)، بحسب توصيف «أوفراج»، بحاجة إلى 200 طن كي يعمل، فيما تنتج بلاط بين 25 و30 طناً يومياً، ولا يتعدى حجم نفايات كل قضاء جبيل 165 طناً في اليوم. متري يؤكد أنّ «المعمل قائم على الفرز من المصدر، والزمن البدء بـ100 طن، من بلاط والبلدات المحيطة»، نافياً أن تكون هناك أي اتفاقات لاستقبال نفايات أقضية أخرى، كما نفى تسبب شركته بأي أضرار بيئية. «فندح مستأجرون من عبدو العتيق، وكلّ الأشغال كانت موجودة من قبل... كانت هناك مهل للاعتراضات، وقامت البلدية بتقييم الأثر البيئي، فلماذا لم يعترض أحد حينها؟». يرّد القصيبي: «طلبت من البرك ووقف الأشغال، فقبل لي إنّ الشركة تملك كل التراخيص، وإنّ القوى الأمنية راسلت في الشهرين الماضيين وزارات الصناعة والبيئة والطاقة والصحة

توسيع مركز جبالين

رفض اتحاد بلديات جبيل، عام 2016، أن يكون جزءاً من خطة وزارة الداخلية والبلديات لحلّ أزمة النفايات. والسبب «اكتفأؤه الذاتي» بمركز جبالين لمعالجة النفايات المنزلية الصلبة، الموجود منذ 1983، وترسل إليه كلّ نفايات بلدات قضاء جبيل مجانباً.

حالياً، حدّس الاتحاد دفتر شروط لتزليم أعمال تطوير وتشغيل مركز جبالين، بطريقة المناقصة العمومية. وستتضمن المعالجة الفرز اليدوي والميكانيكي، تسبيغ المواد العضوية، والطمر الصحي. يوضح رئيس الجهاز الهندسي في اتحاد بلديات جبيل، ميشال خليفة، أنّ المركز الجديد سيضم 6 أو 7 مشاريع، غير معمل النفايات، ومعمل الفرز اليدوي والميكانيكي، ومعمل التسبيغ للكمواد العضوية، المناطق لتخزين المواد القابلة للتدوير والكومبوست». المركز الذي يفرض حالياً 40% من النفايات، «سيصبح قادراً على فرز 100% من النفايات، ومدة استخدام 15 سنة». المشاكل التي كان يعاني منها مركز جبالين حتمت تطويره. يشير خليفة إلى أنّه «بسبب إخلال شركة Sanitec بالعقد، شبّت حرائق بالمركز وأقلّ مجرى المياه ولم يُنشأوا معمل فرز نفايات. فضّ العرض مع الشركة، وُرُفعت دعاوى قضائية ضدها. قبل أن تُسَلّم شركة باتكو مُتابعة الأعمال»، بعد مع «باتكو» ينتهي بعد 5 أشهر، ونُحن بحاجة إلى مجلس وزراء لإقرار دفتر الشروط».

المنطقة العقارية	رقم العقار	رقم القسم	المساحة التقريبية -م.م	الوصف
الدكرمان	٥٥٣	٤٠	٢٥٠	شقة سكنية في الطابق الثاني - طريق عام صيدا بولفار رياض الصلح في مبنى بنك البحر المتوسط
الشيح	٦٨٦٤	١٤ A	٢٢٠	شقة سكنية في الطابق الرابع بناية الرابية - منطقة طريق المطار بين FANTASY WORLD ودوار الجندولين
حارة حريك	٢٢٤٩	١٠ A	٢٠٢	شقة سكنية في الطابق السادس - أوتوستاد هادي نصرالله بالقرب من LYCEE DE LA FINESSE
شمران	٤٢٩	١٢	١٤٥	شقة سكنية في الطابق الثالث
المزرعة	٤٧٠	٥	١٨٧	شقة سكنية في الطابق الاول - منطقة رأس النبع - شارع كرم الغزواني
الأشرفية	٣٦٧٦	١٢	١٨٧	شقة سكنية في الطابق التاسع - السيوفي قرب WATER MASTER
القية	٥٧٦	أقسام عدد ٦	١٨٧	مستودع ومحل وأربع شقق سكنية - منطقة خلدة بالقرب من محلات HAWA CHICKEN وجابر جابر
رأس بيروت	١١٢٣	B ٣٠	٢٥١	شقة سكنية في الطابق السادس - شارع أستراليا مقابل IMPERIAL HOTEL
مكسة	٢٣٠	أقسام عدد ٢١		محلات وشقق سكنية بالقرب من البلدية وساحة البلدة
حمانا	١٦٨٨		١٠٠٧٢١	قطعة أرض ضمنها محطة محروقات على طريق زهر البيدر - محطة الصيدا سابقاً
الشيح	٥٧٤٦	أقسام عدد ٣		ثلاث صالات عرض على طريق المطار القديم بجانب AUTO KHALED

يمكن بيع أي مجموعة عقارية بشكل كلي أو جزلي. يمكن الإطلاع على ملفات العقارات والأقسام المذكورة وشروط تقديم العروض وتحديد موعد معاينتها لدى مديرية الأصول العقارية والمالية - مصرف لبنان الطابق الخامس المبنى B - بيروت هاتف ٠١/٢٤٣٢٠٠٠٠ و ٠١/٢٤٣٢٠٠٠٠ / ٠١/٢٤٣٢٠٠٠٠ (لرسوق مبلع / ل.ل. عن كل طلب). تقدم العروض بدون أي وسيط وفق المنهج المعتمد لهذه الغاية بوزارة الأصول العقارية والمالية لقاء إشعار بالإتصال خلال مدة لا تتعدى الساعة التالية بعد ظهر يوم الخميس الواقع في 1 تشرين الثاني ٢٠١٨ ضمناً إلى مصرف لبنان ليس مقيداً بالموافقة على أي عرض من العروض ويحتفظ بحريته المطلقة بالقبول أو الرفض دون التزام بأي موجب أي كان نوعه ومنها كان مصدره وسببه. للإطلاع على محفظة مصرف لبنان العقارية يمكن زيارة الموقع الإلكتروني على العنوان: www.bdl.gov.lb أو www.banqueduliban.gov.lb